بعد زيارته الرسمية لمملكة البحرين

رئيس الجمهورية يترأس وفد اليمن في القمة العربية الاقتصادية

يترأّس الأخ عبد ربه منصور هادي رئيس الجمهورية وفد بلادنا المشارك في مؤتمر القمة العربية التنموية الاقتصادية والاجتماعية الثالثة التي تبدأ أعمالها اليوم "الاثنين" في العاصمة السعودية الرياض.

ووصل رئيس الجمهورية والوفد المرافق له الرياض أمس قادماً من مملكة البحرين للمشاركة في أعمال القمة، حيث كان في استقباله لدى وصوله مطار قاعدة الرياض الجوية الأمير محمد بن سعد بن عبد العزيز نائب أمير منطقة الرياض، والسفير السعودي لدى اليمن علي بن محمد الحمدان والقائم بأعمال السفارة بلادنا لدى المملكة أحمد عبده الجرادي، وقائد قاعدة الرياض الجوية اللواء طيار ركن فهد بن ضعيان الحرير وعدد من المسئولين.

وتكتسب قمة الرياض الاقتصادية وهي الثالثة من نوعها بعد قمتي الكويت ٢٠٠٩ وشرم الشيخ المصرية ٢٠١١ أهمية خاصة لكونها تأتي بعد تحولات وتغيرات جذرية يشهدها العالم العربي في المجالات السياسية والاقتصادية والاجتماعية تتطلب إيجاد آليات أكثر فاعلية لدعم مسيرة التكامل الاقتصادي العربي.

ومن المتوقّع أن يؤكّد إعلان الرياض الذي سيصدر في ختام أعمال القمة، على أهمية مواصلة دعم بلادنا في مواجهة أعمال الإرهاب والقرصنة وما تسببه من آثار سلبية على الاقتصاد اليمني، والمساهمة في تحمل الأعباء الناجمة عن تدفق اللاجئين من القرن الأفريقي.

وتناقش القمة الاقتصادية الاستراتيجية العربية لتطوير استخدامات الطاقة المتجددة ٢٠١٠- ٢٠٣٠، والأهداف التنموية للألفية ٢٠٠٠- ٢٠١٥ وما بعدها، وموضوع التصدي للأمراض غير المعدية، والاتفاقية الموحّدة لاستثمار رؤوس الأموال العربية في الدول العربية.

الى ذلك عقدت في العاصمة البحرينية المنامة جلسة المباحثات الثنائية الرسمية بين الأخ عبد ربه منصور هادي رئيس الجمهورية والملك حمد بن عيسى آل خليفة ملك مملكة البحرين، حيث جرى فيها بحث العلاقات الأخوية الحميمة ومجالات التعاون المشترك بين البلدين والشعبين الشقيقين وآفاق تعزيزها وتطويرها، إضافة إلى مناقشة عدد من الموضوعات والقضايا المتمثلة بالتطورات والمستجدات الراهنة على المستوى الثنائي والإقليمي وما تواجهه منطقتنا من تحديات متنوعة.

وأكّد الزعيمان على أهمية استمرار التشاور والتنسيق لمواجهة تلك التحديات والعمل في كل ما يهم أمن وسلامة واستقرار المنطقة وتعميق التعاون الثنائي بين البلدين الشقيقين.

وقد أشاد الملك حمد بن عيسى آل خليفة بالجهود الكبيرة والحثيثة للأخ الرئيس عبد ربه منصور هادي والتي تكللت بنجاح التسوية السياسية بمقتضيات المبادرة الخليجية وآليتها التنفيذية المزمّنة وقراري مجلس الأمن ٢٠١٤ و ٢٠٥١.

وأكّد أن اليمنيين عندما غلّبوا الحكمة واختاروا الطريق المشرّف للسلام كان ذلك في مصلحة اليمن أولاً وأمنه واستقراره ووحدته. مشيراً إلى وقوف مملكة البحرين ومجلس التعاون الخليجي إلى جانب اليمن وتأييد كل الخطوات والقرارات والإجراءات التي يتخذها الرئيس عبد ربه منصور هادي حتى الوصول إلى اكتمال المرحلة الانتقالية بكل متطلباتها وإنجاح الحوار الوطني الشامل من أجل صياغة مستقبل اليمن الجديد.

وخلال حفل الاستقبال الرسمي للأخ رئيس الجمهورية منح ملك البحرين الأخ الرئيس وسام أحمد الفاتح نسبةٍ إلى فاتح البحرين وهو أعلى وسام بالمملكة وتعبيراً على عمق العلاقات الأخوية بين الزعيمين والبلدين الشقيقين.

وكان الأخ عبد ربه منصور هادي رئيس الجمهورية قد استقبل الأحد بمقر إقامته بالعاصمة البحرينية المنامة الأمير سلمان بن حمد آل خليفة ولي العهد نائب القائد الأعلى لمملكة البحرين.

وفي اللقاء الذي تناول العلاقات الثنائية بين البلدين الشقيقين وآفاق التعاون المشترك لمواجهة التحديات وتحقيق أمن واستقرار البلدين الشقيقين وتعميق التعاون والشراكة الاستراتيجية على مختلف الصعد،

واستعرض الأخ الرئيس خلال لقائه ولي العهد جملة من التطورات التي تشهدها اليمن ودور دول مجلس التعاون الخليجي وأسهامها الفاعل على إنجاح التسوية السياسية في اليمن من خلال المبادرة الخليجية وآليتها التنفيذية المزمّنة والتي قطعت شوطاً كبيراً من خلال الانتهاء من مرحلتها الأولى والولوج إلى المرحلة الثانية التي سيكون أساسها انطلاق مرحلة الحوار الوطني الذي يعلّق عليه آمال كبيرة لرسم ملامح مستقبل اليمن الجديد.

ونوّه الأخ الرئيس إلى ضرورة تفعيل التعاون والتنسيق بين البلدين الشقيقين، متطرقاً إلى أهمية إعادة فتح سفارة البحرين في اليمن لتسهيل وتعزيز التواصل بين البلدين والشعبين الشقيقين.

من جانبه عبّر الأمير سلمان بن حمد آل خليفة ولي العهد نائب القائد الأعلى لملكة البحرين الشقيقة عن سعادته الغامرة لزيارة الرئيس عبد ربه منصور هادي والوفد المرافق له والتي اعتبرها بداية لزيارات أخرى مستقبلاً لقيادات البلدين.

وأعرب عن سعادته للجهود المثمرة والتحولات الإيجابية التي تمكنت القيادة اليمنية من تحقيقها للشعب اليمني خلال فترة زمنية وجيزة لإرساء معالم الأمن والاستقرار وتجاوز الكثير من الصعوبات والتحديات التي واجهت اليمن خلال الفترة الماضية. مؤكّداً على ضرورة تفعيل اللجنة اليمنية البحرينية المشتركة للوقوف على مختلف المواضيع والقضايا التي تهم البلدين الشقيقين والارتقاء بالتنسيق والتعاون إلى آفاق أوسع وأرحب لتلبية تطلّعات واحتياجات البلدين الشقيقين.

وقوف مملكة البحرين ومجلس التعاون الخليجي إلى جانب اليمن وتأييد كل الخطوات والقرارات التي يتّخذها رئيس الجمهورية

الرئيس يؤكّد أهمية إعادة فتح سفارة البحرين في اليمن لتسهيل وتعزيز التواصل بين البلدين والشعبين الشقيقين

خبراء اقتصاديون لـ«الميثاق»

البرلمان لا يستطيع محاسبة الحكومة على الموازنة لأنها غير محددة الإيرادات والنفقات

العجز في الموازنة تجاوز الرقم المتعارف عليه في المؤسسات الدولية

محافظ البنك المركزي: لا نستطيع تمويل عجز الموازنة

أكّد خبراء ومختصون اقتصاديون وجود الكثير من الخروقات والتجاوزات التي شابت الموازنة العامة للدولة للعام المالي ٢٠١٣ التي أقرّها مجلس النوّاب السبت -استجابة لتوجيهات رئيس الجمهورية بعد أن استشعر أن الميزانية ستسقط في البرلمان عقب تلقيه تقريراً مقتضباً من رئيس البرلمان أوضح فيه جسامة الاختلالات والفساد الذي تحمله الموازنة وحرصاً من رئيس الجمهورية على أداء سير مؤسسات الدولة وصرف مرتبات الموظفين فقد طلب من البرلمان الموافقة على الموازنة رغم ما بها من اختلالات..

«الميثاق»- خاص

وأوضح الخبراء أن أهم تلك الخروقات هي أن البرلمان لا يستطيع محاسبة الحكومة على الموازنة لأنها غير محدّدة الإيرادات والنفقات مما يشكّل ضربة قاصمة للموازنة التي تحمل في طياتها الفساد نفسه وتشرعن له بل وتخفيه عن البرلمان والشعب.

وقال الخبراء الذين تحدّثوا لـ «الميثاق» إن الموازنة الجديدة تخلو من أي سياسات واضحة أو مؤشّرات لتحقيق التنمية أو الحد من الفقر والبطالة، فمن إجمالي نفقات ٢ تريليون و٧٠٠ مليار ريال تبلغ النفقات الجارية تريليون و٢٠٠ مليار ريال. متسائلين «ماذا تبقّى للتنمية والاستثمار وفرص التنمية». كما أن الدين العام ٢ تريليون و٧٠٠ مليار وتجاوزت أرباحه السنوية ٣٠٠ مليار ريال.

وكشف الخبراء عن أنه ورد في الموازنة مبلغ ٤٠٠ مليار ريال و٣٠٠ مليار ريال أخرى غير موزّعة، ويعني هذا أن هناك ٧٠٠ مليار ريال مجهولة تماماً ولم يسبق لليمن أو أي بلد أن تضمّنت موازنتها مصروفات تحت بند أخرى أو غير موزّعة لا بمبالغ قليلة أو كبيرة لأن الموازنة محدّدة في أبواب وبنود وأنواع ولا يجوز لأية حكومة في العالم أن تتحدث عن أية إيرادات أو مصروفات أخرى لا يعلمها الناس أو الوزراء الآخرون في الحكومة، حيث أنه من المؤكد أن إيرادات ومصروفات بهذا الحجم المهول ستذهب لجيوب المتنفّذين والنافذين والفاسدين.

ولفت الخبراء إلى أن العجز في الموازنة تجاوز الرقم المتفق عليه مع المؤسسات الدولية وما هو متعامل به في العالم من أنه لا يزيد على ٣٪ من الناتج الإجمالي، وتجاوز ذلك أضعافاً مضاعفة، مشيرين إلى أن محافظ البنك المركزي أكّد أمام لجنة الموازنة أن البنك غير قادر على تمويل هذا العجز وحذّر الحكومة من خطورة ذلك.

وأضافوا إن الموازنة تخلو من النص الوارد في الآلية التنفيذية للمبادرة الخليجية من أن ضمن مهام الحكومة اعتماد برنامج إنعاش اقتصادي للسنتين القادمتين، فلم يقدّم هذا البرنامج في موازنة العام الماضي ولا موازنة العام الجاري وخلت الموازنة تماماً من أي برنامج للإنعاش الاقتصادي. كما أن المبالغ المرصودة في موازنة ٢٠١١ للبرنامج الاستثماري لم تنفّذ على الإطلاق وتوقّف الإنفاق على العملية الاستثمارية لعامي ٢٠١١ و٢٠١٢، وعليه فإن عام ٢٠١٣ سيلحق بالسنوات الماضية مما يعني توقّف الخدمات والتنمية وانعدام فرص العمل وارتفاع معدّلات البطالة وعدم تحقيق نمو اقتصادي.

وأوضح الخبراء أن الموازنة خلت من أي مبالغ من التي قدّمها المانحون في مؤتمري الرياض ونيويورك والتي قيل إنها بلغت ٨ مليارات دولار تنفق خلال المرحلة الانتقالية وبالذات على عامي ٢٠١٣ و٢٠١٤، وخلوّ الموازنة من هذه المبالغ يعني أن أموال الشعب قد تبدّد وأن الحكومة عاجزة عن توفير البرامج وليس لديها القدرة الاستيعابية للمنح والقروض الخارجية ولا القدرة على تقديم البرامج والخطط لتصريف هذه المبالغ لتبدأ عملية التنفيذ وتحقق الأهداف المرجوّة منها.

لافتين إلى أن الأمر لم يقف عند هذا الحد بل أن قروضاً ومنحاً وهبات تحاوزت المليارى دولار كانت قد وقّعت عليها الحكومة السابقة وتم توريدها إلى حساب الحكومة في البنك المركزي بداية ٢٠١١ لم تستخدمها الحكومة وجاء في الموازنة أن مليار و٤٠٠ مليون دولار لم تستخدم.

مشيراً الى أن اليمن هي التي تدفع الفوائد عن الديون الخارجية والأعباء المالية، وحوربت البلاد ومنعت من أن تستفيد منها، فيما تدفع الخزينة العامة تلك الفوائد والأعباء نتيجة فشل الحكومة في إعداد البرامج والخطط والقدرة على تشغيل تلك القروض، ناهيك عن مبالغ المانحين والتي من المؤكّد أن الحكومة الحالية ستنهي الفترة المحدّدة لها دون أن تستخدم الـ ٨ مليارات دولار أو المليار و٤٠٠ مليون دولار الموجودة في البنك المركزي.

الزعيم يجري اتصالاً بالدكتور علي مجور ويعزيه في وفاة شقيقه

أجرى الزعيم علي عبدالله صالح رئيس المؤتمر الشعبي العام اتصالاً هاتفياً بالأخ الدكتور علي محمد مجور رئيس الوزراء السابق وسفير الجمهورية اليمنية في سويسرا ولدى المقر الأوروبي للأمم المتحدة في جنيف، عبر خلاله عن أحر تعازيه وعميق مواساته بوفاة شقيقه المرحوم- بإذن الله- عبدالقادر محمد مجور الذي انتقل إلى جوار ربه سبحانه وتعالى بعد حياة حافلة بالعطاء في خدمة الوطن والثورة والجمهورية والوحدة.

وأكد الأخ الزعيم خلال اتصاله بالدكتور مجور أنه يشاطره أحزانه وكل آل مجور بهذا المصاب الجلل وأن الدكتور علي مجور سيظل محل تقدير واحترام حزبه المؤتمر الشعبي العام وجميع أبناء شعبنا الذين عرفوه رجل دولة مُقتدراً وكفؤاً أخلص كل الإخلاص في أداء واجباته الوطنية خلال تحمله مسئولية رئاسة مجلس الوزراء وقبلها في مواقع العمل القيادية العديدة..

مشيراً إلى أن الدكتور علي مجور كان صادقاً ووفياً للمبادئ والقيم الوطنية ولمسئولياته القيادية وشراكته الفعلية في تحمل مسئولية قيادة الوطن بجدارة وإخلاص في أحلك الظروف دون تلكؤ أو تباطؤ، وتحمل الكثير من المتاعب والصعاب والتضحيات كان آخرها ما تعرض له في جريمة الاعتداء الغادر والإرهابي على جامع دار الرئاسة، وأنه يبادله الوفاء بالوفاء كونه كان رمزاً للوفاء الوطني كزميل ورفيق درب لم يفرط أو يساوم على المبادئ والثوابت الوطنية.. متمنياً له النجاح والتوفيق في مهامه الوطنية.

وقد عبر الأخ الدكتور علي محمد مجور عن بالغ تقديره وشكره واعتزازه بمواقف الأخ الزعيم علي عبدالله صالح وبمشاعره الإنسانية النبيلة وصفاته القيادية الفذة التي كان لها الدور الرئيسي في أن يشعر الجميع ويعملون كفريق قيادي واحد.. استطاع أن ينجز للوطن من المكاسب والمنجزات والتحولات الكبيرة التي سيسجلها التاريخ في أنصع صفحاته.

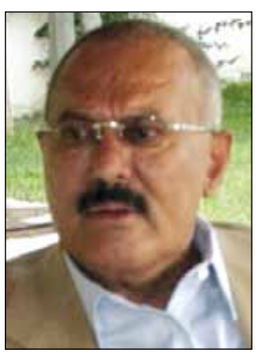

..ويبعث له ببرقية تعزية

بعث الزعيم علي عبدالله صالح - رئيس المؤتمر الشعبي العام- برقية عزاء ومواساة إلى الدكتور/ علي محمد مجور وإخوانه وكافة آل مجور - محافظة شبوة- بوفاة شقيقهم المغفور له- بإذن الله- الأخ/ عبدالقادر محمد مجور

وعبر الزعيم بالأصالة عن نفسة وباسم قيادات وهيئات وأعضاء وأنصار المؤتمر الشعبي العام عن التعازي القلبية الحارة، ومشاعر المواساة والتعاطف الأخوية المخلصة مع كافة آل مجور إزاء هذا المصاب.

نص البرقية:

الأخ الدكتور/ علي محمد مجور

وإخوانه وكافة آل مجور - محافظة شبوة- الكرام

تلقينا ببالغ الحزن والأسى نبأ وفاة المغفور له- بإذن الله تعالى- شقيقكم الأستاذ الفاضل عبدالقادر محمد مجور أحد الشخصيات الوطنية الرائدة.. والذي برحيله خسر الوطن والشعب واحداً من الرجال الأوفياء والمخلصين للوطن والثورة والوحدة والحرية والديمقراطية.

وإننا إذ نعزيكم باسمي شخصياً وباسم قيادات وهيئات وأعضاء وأنصار المؤتمر الشعبي العام بهذا المصاب الجلل، لنسأل الله العلي القدير أن يتغمد الفقيد بواسع رحمته وغفرانه.. وأن يسكنه فسيح جنانه.. وأن يلهمكم جميعاً الصبر والسلوان..

إنا لله وإنا إليه راجعون.

أخوكم/

علي عبدالله صالح

رئيس المؤتمر الشعبي العام

لكي تبقى وتدوم الوحدة .... بقية

لكن العنف لن يحل إشكالية السلطة، ولا يحقق التغيير المنشود وأقصى ما يمكن أن يحدثه العنف هو خلق أرضية وبيئة مناسبة لانهيار الدولة، ولا نحتاج إلى القول أن انهيار الدولة يعني سقوط الوحدة.

السلطة ليست ثمناً مقبولاً، لرأس الوحدة، بل ليس هناك ثمن يعادل منجز الوحدة، والتغيير الذي ننشده إيجابياً ولكنه لا يتحقق، بل يتحول إلى أداة هدم وتدمير، ومرة أخرى نعني بالتغيير في الحالة اليمنية هو الإرادة غير الواعية للوصول إلى أهداف تأتي في درجة أدنى بكثير من هدف الحفاظ على الوحدة، وضمان استقرار البلاد. إننا نعتقد أن المبادرة الخليجية بما تضمنته من أهداف، ووسائل، وآليات هي الحد الأقصى لكل طموح تغييري. وحتى ثوري قياساً إلى واقع مستعص ومؤلم.

بقلم الدكتور/أحمد عبيد بن دغر

أزاء هذا الواقع، ماذا يجب علينا أن نفعل. قلت في رئاسة الوزراء وللأسف الشديد هناك من نقل آرائي ناقصة ومشوهة، إن هناك أملاً يبدو ممكن التحقيق هو أن نوحد الطاقات والمواقف والجهود دفاعاً عن الوحدة، ولم الشمل للدفاع عن الوحدة أمر يتطلب بالضرورة ولو مؤقتاً التخلي عن الأهداف الأقل سمواً أو تأجيل تحقيقها. حفاظاً على مصلحة أسمى وأعظم.

في الواقع كل الأهداف التي تسعى لتحقيقها بعض القوى، حاكمة وغير حاكمة، هي أدنى وأصغر من هدف الدفاع عن الوحدة والعيش في كنف دولة موحدة نرتضيها جميعاً، ونرى فيها تحقيقاً لمصالحنا المشتركة الحاضرة والمستقبلية.

ذلك ما يتعلق بالجزئية الأولى من عنوان ما تناولته تلك المنشورات، أما أنني قلت أن الانفصال قادم شئنا أم أبينا، فتشويه متعمد لرؤيتي التي بسطتها في أكثر من محفل، ومن على أكثر من وسيلة ومنبر. لن يفرض علينا الانفصال إلا في حالة واحدة. هو عجزنا عن إدراك طبيعة التحولات في بلادنا، ومحاولة البعض المضي في عمليات الاقصاء للأخرين بكل الوسائل المشروعة وغير المشروعة. لا أحد يمكنه أن يفرض علينا أمراً لا نرتضيه. ليست هناك قوة قادرة على القيام بأمر كهذا. فقط وحده الصراع غير المبرر في أوجه عديده منه. هو القادر على هذا الفعل.

إن المضي خلف أهداف ثانوية، وعدم الالتفات لمخاطر المرحلة، والمضي خلف شعارات تتجاوز الممكن مكاناً وزماناً، هذا الطريق هو الذي سيفرض الانفصال. وسنكون بحق في نهاية المطاف أمام أوضاع صعبة، وخيارات محدودة، وتدخل سافر ومهين من الغير في رسم معالم طريقنا.

إذا الوحدة تتطلب وعياً جديداً بالمخاطر، وارتقاءً في التفكير والبحث في الوسائل، وهذا التفكير، وهذه الوسائل لن تكون إلا وسائل تصالحيه ومتسامحة، أولاً لمعالجة أزمة الجنوب وفق رؤية جديدة، ثم بعد ذلك نتنافس سلمياً في تقديم ما هو أفضل على صعيد الواقع. وبأفق تغييري، يحقق العدالة والمساواة بين أبناء الوطن الواحد.

وبالتأكيد فإن التصالح هنا ليس بهدف إجهاض التحول القادم من الجنوب ولا الانقضاض على قوى الحراك. أو محاولة إخضاع الجنوب بالقوة، هذه أمور نسلم جميعاً بأنها غير متاحة. وأن ما هو متاح يتطلب بالضرورة إعادة النظر في تفكيرنا نحو الجنوب، وكذا في نظرتنا أزاء تجربة الدولة التي نشأت في ١٩٩٠م، وليست إلى الوحدة ذاتها. فقد استنفذت هذه التجربة كل مقوماتها وبات لزاماً علينا للاحتفاظ بالوحدة أن نغير وسائلنا وأدواتنا في الدفاع عنها.

إن بناء منظومة جديدة لتفكير سياسي جديد واقعي متجرد من أي أهداف حزبية أو شخصية سوف يمنحنا فرصة لمعالجة ما تبقى من قضايا هي على ذات المستوى من قضية الجنوب. كقضية صعده هذه القضية التي أرقت الدولة والمجتمع وبات من المنطق معالجتها استناداً إلى قيم العدل والمساواة والاعتراف بالتميز، بل أن الاتفاق على قواعد جديدة تحكم فكرنا السياسي سوف تعيد تشكيل واقعنا من جديد في صورة مختلفة، ولكنها جذابة ومقبولة لدى كل قوى المجتمع وأطيافه المتعددة المشارب والمذاهب.

إذاً هناك إشكالية التحول المتمثل في موقف بعض أهلنا في الجنوب أزاء الوحدة. يقابله عزوف من بعض قوى الوحدة لتفهم هذا التحول، وهناك اشكالية الأولوية في خياراتنا الوطنية للوحدة، والتصالح ، ام للتغيير وتحقيق العدالة. بالنسبة للغالبية من أبناء اليمن، أعتقد أن بقاء الوحدة هو الخيار الأول في تطلعاتهم نحو المستقبل.

لقد اسهبت كثيراً في الحديث عن أسبابي في اعتبار الوحدة أولوية على ما سواها. وهدفاً يعلو على كل الأهداف، لأن بقاءها يمنحنا الأمل في تحقيق الأهداف الأخرى، وفي ضياعها (ضياع الوحدة) ضياع لكل شيء، نعم لكل شيء. ونهاية تجربة عظيمة على ما بها من شوائب.

كما أنني كنت وما زلت منذ سنوات أرى أن الدولة المركزية خيار وحدوي غير ناضج، لم يدرك أنصاره أنهم قد فرضوا أفكارهم ورؤاهم لشكل ومضمون الوحدة دون اعتبار لحقائق الواقع والتاريخ. وكان خيار اللحظة وليس خيار الواقع.

ومنذ سنوات أيضاً كنت أدرك أن خيار الفدرالية بين الشطرين خيار انفصالي، ودعاته لا يختلفون عن دعاة فك الارتباط إلا في الوسائل. خاصة وقد ربطوا الفدرالية بحق تقرير المصير بعد خمس سنوات.